"مالية عجمان" تعقد مجلس المتعاملين لعام 2026 لتعزيز الشراكة في تطوير الخدمات الحكومية

نشر في: 23 يونيو 2026

عقدت دائرة المالية في عجمان مجلس المتعاملين لعام 2026، تأكيداً لنهجها القائم على الشراكة الفاعلة مع المتعاملين وإشراكهم في صناعة التحسينات المستقبلية، بما يدعم تطوير منظومة الخدمات الحكومية ويعزّز...

عجمان، الإمارات العربية المتحدة – 23 يونيو 2026: عقدت دائرة المالية في عجمان مجلس المتعاملين لعام 2026، تأكيداً لنهجها القائم على الشراكة الفاعلة مع المتعاملين وإشراكهم في صناعة التحسينات المستقبلية، بما يدعم تطوير منظومة الخدمات الحكومية ويعزّز تجربة المتعامل. ويأتي المجلس انسجاماً مع توجهات حكومة عجمان نحو تطوير اجراءات المشتريات الحكومية.

وشارك في المجلس مسؤولي المشتريات في الجهات الحكومية بالإمارة، حيث شكّل المجلس منصة تفاعلية لتبادل الرؤى واستشراف الفرص التطويرية التي من شأنها الارتقاء بمنظومة المشتريات الحكومية، وتحقيق قيمة مضافة للمتعاملين من الجهات الحكومية.

وركّزت أعمال المجلس على مناقشة الاتفاقيات الاطارية الحكومية، من حيث التحديات التشغيلية والتعاقدية المرتبطة بها، واستعراض المقترحات والملاحظات التطويرية التي تهدف الى تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية في الإمارة بما يحقق أعلى مستويات الكفاءة والحوكمة.

وتضمن البرنامج جلسات حوارية مفتوحة أتاحت للمشاركين فرصة مناقشة التحديات والفرص بشكل مباشر، وتقديم مقترحات عملية تسهم في تحسين كفاءة العمليات الحكومية. وشكلت هذه الجلسات منصة لاستشراف الحلول المبتكرة التي تدعم بناء منظومة عمليات أكثر مرونة واستباقية، ترتكز على احتياجات أصحاب المصلحة وتواكب المتغيرات المستقبلية.

ومن المتوقع أن تثمر أعمال المجلس عن مجموعة من التوصيات والمبادرات التطويرية التي تدعم تطوير منظومة الشراء الحكومي، وتحديد أولويات التحسين، إلى جانب الاستفادة من ملاحظات مسؤولي المشتريات بالجهات الحكومية لتطوير اجراءات المشتريات الحكومية على مستوى الامارة.

وتواصل دائرة المالية من خلال هذه المجالس ترسيخ ثقافة الشراكة مع المتعاملين باعتبارها محركاً رئيسياً لعجلة التطوير والتميزُ الحكومي بما يسهم في بناء منظومة خدمات أكثر ذكاءً وكفاءة لا تلبّي احتياجات المتعاملين وحسب، بل تتجاوز توقعاتهم أيضاً.